

حكايكا

مهندسو السويداء يطالبون بتعيين الوضع المهني لمهندسي القطاع العام أمين الفرع: الجهات المختصة على اطلاع كامل على أسماء الخارجين على القانون

السويداء - عبيد صيموعة

الهاجس الأمني وعمليات الخطف والسلب التي يتعرض لها أبناء المحافظة والزائرون لها كانت القضية الأهم التي ركز أعضاء الهيئة العامة لفرع نقابة المهندسين في السويداء عليها خلال مؤتمر الهيئة العامة السنوي لفرع نقابة المهندسين في السويداء مطالبين بسرعة معالجتها ووضع حد لمخالفات البناء المنتشرة التي أدت لنشوء النسيج العمراني في المحافظة وبتعديبات على الواجب والأمل العامة ومعالجة واقع النظافة وإزالة الأكوام والبسطات المنتشرة بشكل عشوائي في وسط مدينة السويداء وتحسين جودة ريف الخبز. والتعدي على التروة الحراجية. ومعالجة البنية التحتية لمجري الأمطار في شوارع مدينة السويداء.

كما دعا أعضاء الهيئة إلى زيادة الأتعاب لمهندسي المكاتب الخاصة ما يتناسب مع ارتفاع أسعار البناء وإعادة النظر بقرار وزارة الكهرباء تعديل نظام الاستثمار الذي فرض دفع مبالغ طائلة من صاحب الترخيص قبل منح الرخصة ما دفع الكثير للبناء المخالف، مؤكداً ضرورة حماية الآثار من التعديبات والحفاظ على المواقع الأثرية ورفع مستوى الخدمات الصحية تماشياً مع غلاء الدواء والخدمات العلاجية مطالبين بتعديل الرسوم ٨٠ الذي ينظم مهنة الهندسة وإيجاد الحلول اللازمة لمعالجة المشروعات المتوقفة.

وأشار محافظ السويداء عامر العشي إلى مساعي المحافظة مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لاستبدال عدد من خطوط الإنتاج في عدد من أفران القطاع العام ما يسهم في تحسين جودة ريف الخبز. وكلف العشي إلى أن إزالة الأكوام والبسطات المنتشرة بشكل عشوائي في مدينة السويداء تحتاج إلى تصافر جهود الجهات المعنية ومجلس المدينة والمجتمع الأهلي، مشيراً إلى أن المحافظة جهزت موقعاً بديلاً لنقل تلك الأكوام والبسطات بجانب الفندق السياحي إضافة إلى تخصيص ثلاثة دونات لإقامة سوق شعبي مجاور لسوق هال مدينة السويداء الجديد. بدوره أكد أمين فرع السويداء للحزب فوزات شقير أن الجهات المختصة على اطلاع كامل حول جميع أسماء الخارجين عن القانون مطالباً بتضافر جهود المجتمع الأهلي مع الجهات الأمنية للحؤول دون إراقة الدماء، مؤكداً على دور المهندسين في إعادة إعمار ما دمره الإرهاب.

من جهته أشار نقيب المهندسين في سورية الدكتور غياث قطيني إلى الجهود التي تبذلها النقابة لتأهيل الكوادر الهندسية وتدريبها حول كيفية التعامل في المرحلة القادمة مع المناطق التي تحتاج إلى عملية إعمار والدور المعول على النقابة في المساعدة بتطوير واقع الاستثمارات وفي تنفيذ البنى التحتية والأبنية السكنية والمشروعات الأخرى التي يمكن أن تحقق الفائدة وتعود على الوطن بالخير.

ولفت رئيس مجلس فرع نقابة المهندسين في السويداء المهندس معذى سليلة إلى السعي لتحسين الوضع المعيشي للمهندسين العاملين بالدولة والحفاظ على الخبرات الهندسية من التسرب والحد من الهجرة وتأمين فرص عمل للاختصاصات النادرة.

محمد منار حميجو

كشف رئيس محكمة بداية التأمين المدنية بدمشق خلدون أورفلي أن عدد دعاوى التأمين في المحكمة للعام الحالي بلغت نحو ٩٢٠ دعوى وأنه فصل نحو ٣٠٠ دعوى العام الماضي، مؤكداً أنه يتم استقبال أكثر من ٤٠ دعوى شهرياً.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أوضح أورفلي أن ٨٠ بالمئة من الدعاوى المنظورة في المحكمة متعلقة بالتأمين على السيارات وأخرى على المعامل وضد الحرائق، كاشفاً أنه لم يرد أي دعوى متعلقة بالتأمين على الحياة.

وأكد أورفلي أنه يوجد دعاوى بقيمة ١٠٠ مليون وأخرى أقل من ذلك، معتبراً أن هذه المبلغ ليست قليلة ولا سيما أن بعضها رفعت قبل الأزمة.

أكد أورفلي أنها ازادت نسبة حوادث الوهمية في التأمين على السيارات لأن مرتكبيها يطعمون في التعويض، موضحاً أنه في حال ورود الضبط على القضاء فإن المحكمة تتحقق فيه ذلك بإحداث خبرة على الضبط.

وأضاف أورفلي: يتم الاستماع للشهود الذين حضروا الواقعة في حال كان يوجد حاجة لذلك ومن خلالها يتم تحديد طبيعة الحادث، لافتاً إلى أنه هناك ضبوط تنظم ولا يوجد فيها إلا أقوال السائق ولذلك يتم التحقيق في الحادثة باعتبار أن شرعية التأمين من الممكن أن تحتج على الضبط

دعوى بت بها العام الماضي

ازدياد نسبة الحوادث الوهمية

ضرورة إعادة تقدير الأضرار إلى القاضي



دعوى تأمين بحق عرب وأخرى منظور فيها منذ عام ٢٠٠٥

أكثر من تعويض حالات الوفاة، داعياً أن يعود تقدير الأضرار إلى القاضي باعتباره ينظر في حثييات الدعوى وحالة الشخص المضرور. وأوضح أورفلي أن هناك نوعين من عقود التأمين الأول إلزامي أي إن شروطه ملزمة ويشمل الأضرار للغير ولا يشمل سيارة الشخص المؤمن، والثاني عقود تأمين شاملة يتم عبرها التفاوض على قيمة التأمين مع شركة التأمين. ولفت أورفلي إلى أن شركة التأمين تتمتع عن منح التعويض للمتضرر وتترك الأمر

هذا الموضوع. وأوضح أورفلي أنه تم رفع نسب أضرار التأمين من ٧٥٠ ألفاً إلى ١,٢ مليون للوفاة وبالنسبة للجزر ارتفعت من ٧٥٠ ألفاً إلى ١,٢ مليون ليرة والتعويض عن التعطل من العمل من ١٢ إلى ١٥ ألفاً شهرياً وبحدما الأقصى ٧٠ ألفاً شهرياً إلى أنه تم رفع تعويض الأضرار المادية من أكثر من ١,٥ إلى أكثر من ١,٧ مليون. ورأى أورفلي أن هناك تناقضاً في هذه التعويضات، موضحاً أنه ليس من المعقول منح تعويض للأضرار المادية

بحجة أنه لا يمكن للشخص أن يكون دليلاً لنفسه. وأشار أورفلي إلى أنه لم ترد إلى المحكمة أي شكايات منظمة إلى الآن في هذا الموضوع، مبيّناً أن المحكمة محدثة وأنه تمت إحالة دعاوى التأمين إليها من المحاكم الأخرى والنظر بها على وضعها الراهن. ورأى أورفلي أن إحداث محكمة مختصة في التأمين يساعده على تقصير أمد التقاضي باعتبار أنها أصبحت مختصة في هذا المجال، مؤكداً أن هذا الأمر أدى إلى توحيد الاجتهادات القضائية المتعلقة في

بمعدل ١٥ حالة يومياً خلال الأيام العشرة الأخيرة

١٦٠ إصابة إلى مشفى «المجتهد» منذ بداية العام بسبب القذائف

الحسيني لـ«الوطن»: طابقان إضافيان في العيادات.. قسم إسعاف بتكلفة مليار يبصر النور هذا العام

فادي بك الشريش

جميع الحالات وخاصة الإسعافية وتأمين المكان اللازمة لها وإجراء العمليات والفحوصات اللازمة

كما كشف الحسيني لـ«الوطن» أن عدد الإصابات التي وصلت إلى المشفى نتيجة للقذائف الإرهابية منذ بداية العام وحتى تاريخه تجاوزت الـ١٦٠ إصابة ما بين إصابات خطيرة تطلبت عمليات جراحية إسعافية وبعض الحالات الطفيفة التي تم تخرجها من المشفى بعد إجراء الجراحات اللازمة والصور الشعاعية والتحليل الطبية، مع حالات استشفاء، نتيجة لإصابات بالغة تعرض لها البعض من المواطنين.

وبين الحسيني أنه وسطياً يتم استقبال ٥ حالات يومياً بسبب القذائف علماً أنه خلال عشرة الأيام الأخيرة تزايد عدد الحالات اليومية التي تعرضت لإصابات بسبب قذائف الإرهاب على عدد من أحياء دمشق، حيث وصل عدد الحالات إلى ١٥ حالة يومياً.

مضيفاً: يتم التعامل مع المرضى وفق آلية يتحولهم بين الشعب الجراحية إضافة إلى وجود آلية لإخلاء بعض الغرف حسب نوع الحالة، مبيّناً وجود توجيهات باستقبال



٧٥٠٠ مراجع يومياً للمشفى أكثر من مليوني خدمة طبية قدمت في ٢٠١٧

الإسعافية على مدار الساعة. وأضاف: تم إجراء ١٢ ألف و٢٠٠ عملية خلال العام الماضي وبلغ عدد الخدمات مليونين و٢٠٠ ألف خدمة طبية بما فيها التحاليل الطبية والصور الشعاعية، مبيّناً أن مجموع المرضى والمرجعين يومياً يصل إلى ١٠٠٠ مريض، وتجاوز مجموع المرضى ٤١٣ ألف مريض، وتجاوز عدد مراجعي الإسعاف ٢١٤ ألف مريض، و١٩٩ ألف مراجع للعيادات، وعدد مرضى العناية المشددة ١٢٠٨ مرضى، واستقبل المخبر الإسعافي أكثر من ٤٦٧ موطناً.

ولفت الحسيني إلى وجود خطة لتجهيز طابقتين إضافيتين في العيادات الخارجية، كاشفاً أنه تم قطع مراحل كبيرة في متابعة إنجاز قسم الإسعاف الجديد التابع لمشفى المجتهد وذلك بكلفة تفوق المليار ليرة سورية على أن يبصر النور هذا العام، مع تأمين الكادر الطبي والتمريضي ذاته من المشفى، مشيراً إلى سيقام في وجود سعي لتأمين جهازين مرنان وطبقي محوري، وإضافة أجهزة جديدة نوعية للتعامل مع جميع العمليات والتنظير والجراحة الدقيقة المجهرية

فيما يخص بقية الشعب والأقسام وكشف مدير عام مشفى المجتهد أنه يتم يومياً إجراء ٣٠ عملية جراحية بين عمليات كبيرة (حارة) وبين كسور وشظايا وإصابات خطيرة وصغيرة باردة طفيفة، كاشفاً عن إجراء ١٠٠٠ عملية جراحة خلال الشهر الماضي مع متابعة تقديم جميع الخدمات اللازمة من الكادر الطبية واستقبال الحالات

قرى كاملة في ريف دمشق

حتى الآن بلا اتصالات!

الوطن - خالد خالد

اشتكى أبناء عدد من القرى التابعة لريف دمشق والمتاخلة جغرافياً واجتماعياً مع محافظة القنيطرة من غياب الخدمة الهاتفية التي أصبحت ضرورة ملحة في الوقت الحالي، وتقدم أبناء قرى العثمانية والعذانية والشوكتلية وجسر الصغرى ومعروض إلى محافظ القنيطرة لتزويدهم بالخدمة الهاتفية أسوة ببعض قرى ريف دمشق الخدمية هاتفياً من مديرية اتصالات القنيطرة، الذي بدوره أحال الطلب للاتصالات القنيطرة لبيان الرأي لتقوم بدورها بمخاطبة الجهات المعنية.

و بالغل بعد عرض الشكوى على الجهات المعنية تم تشكيل لجنة من اتصالات القنيطرة وريف دمشق وتم تنظيم مخصص يتضمن إجراء الكشف الميداني على القرى المذكورة والتي تبين بأنها غير مزودة بالخدمة الهاتفية أبداً، وأنها كانت مدروسة سابقاً خلال ٢٠١٠ ولم يتم التنفيذ بسبب الأحداث الجارية، وبما أنه يجري حالياً تنفيذ كبل ضوئي يربط القنيطرة بدمشق وريفها سعة ٩٦ ليف وبهدف الاستفادة من أعمال الحفر التي تجري حالياً إرتبات اللجنة تمديد كبل ضوئي من مركز الكوم التابع للاتصالات القنيطرة حتى مفرق العثمانية ضمن مسار الكبل نفسه الذي يجري تمديده حالياً بطول ٣,٥ كم وبسعة ٩٦ ليف ما يوفر مبالغ للأعمال للمحافظ حول عدم حصوله على إجابة عن أي موضوع طلب الاستفسار عنه لنتم معالجة الأمر فوراً.

ونوه المحافظ بضرورة توفير أي معلومة منعا للتزوير، موضحاً أنه عند الإشارة للخطأ سواء بالعمل الصحفي أو الرقابة الشعبية يجب أن تكون موثقة لتوخي الدقة مع الابتعاد عن التشهير ولعدم إنكار أي جهة ما تصرح به. وأشار السالم إلى أن أي مواطن يرغب بحضور اجتماع معين في المحافظة سواء محروقات أو أي قطاع خدمي آخر، بإمكانه الدخول والاستفسار عنه من دون أن يسأل من أنت، لافتاً إلى أنه في المحافظة لم تسجل أي حالة منع مواطن أو صحفي وحتى من ناشط مواقع التواصل، من دخول أي اجتماع وطرح التساؤلات حول أي خدمة في اللاذقية.

محافظ اللاذقية لـ«الوطن»:

لا يمكن لأي مدير أن يطلب من الصحفي كتاباً خطياً

اللاذقية - عبيد سمير محمود

يرفض عدد من مديري الجهات العامة في محافظة اللاذقية إعطاء معلومات أو تصاريح صحفية إلا بعد تقديم كتاب خطي أو فاكس يتضمن كافة الاستفسارات والأسئلة المراد طرحها من الصحفي بحجة أن التصاريح غير مسموح بها من دون موافقة مركزية من قبل المحافظة أو الوزارة المعنية التي تتبع لها المديرية، ما يعد تقديراً للصحافة مع جعل الحصول على المعلومة بشكل سريع وأي أمر صعباً على بعض الإدارات في اللاذقية.

بالعودة إلى محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم، أكد لـ«الوطن» أنه لا يحق لأي مدير أن يطلب كتاباً خطياً أو موافقة لإعطاء المعلومة الصحيحة للصحفي، مشيراً إلى أن توجيهات رئاسة مجلس الوزراء بما يخص الإعلام مفتوحة أمام الجميع.

وأضاف السالم: «تزويد الصحافة بالمعلومات يعد عاملاً مساعداً لعمل أي جهة بشافية من جهة، لحرص وحث الدوائر على العمل الصحيح من جهة ثانية»، موضحاً أن المتابعة الصحفية والرقابة الشعبية وجهت بهما المحافظة جميع المديرين منذ نهاية عام ٢٠١٤ وليسا جديدين. وشدد محافظ اللاذقية على أنه يحق للصحفي

إليه، منوهاً أنه على المختب الصحفي بأي مديرية الإجابة عن جميع التساؤلات الصحفية وتوضيح الحقيقة حول أي مسألة.

من جهة ثانية، قال السالم «أتمنى ألا يُعمم أي تصرف قريدي سواء من شخص أو مدير حول رفض التصريح عن موضوع لم يستكمل بعد سواء مناقصة أو أي مسألة خدمية، لافتاً إلى أن الصحفي بإمكانه الوصول إلى الموضوع بكل جرأة سواء بالهاتف أو عبر إرسال رسالة للمحافظ حول عدم حصوله على إجابة عن أي موضوع طلب الاستفسار عنه لنتم معالجة الأمر فوراً.

ونوه المحافظ بضرورة توفير أي معلومة منعا للتزوير، موضحاً أنه عند الإشارة للخطأ سواء بالعمل الصحفي أو الرقابة الشعبية يجب أن تكون موثقة لتوخي الدقة مع الابتعاد عن التشهير ولعدم إنكار أي جهة ما تصرح به.

وأشار السالم إلى أن أي مواطن يرغب بحضور اجتماع معين في المحافظة سواء محروقات أو أي قطاع خدمي آخر، بإمكانه الدخول والاستفسار عنه من دون أن يسأل من أنت، لافتاً إلى أنه في المحافظة لم تسجل أي حالة منع مواطن أو صحفي وحتى من ناشط مواقع التواصل، من دخول أي اجتماع وطرح التساؤلات حول أي خدمة في اللاذقية.



الإطلاع على أي موضوع مباشرة سواء كان خديماً أم في أي قطاع، مضيفاً إن أي مواطن وليس فقط الإعلامي، يستطيع الاستفسار عن جميع ما تقوم به المحافظة من خدمات والإطلاع على ما يتخذ منها. ولفت السالم إلى متابعة المحافظة لكل ما كتبه الصحافة والعمل على معالجة أي خلل تشير